رأي القدس

الاسد والوساطة السعودية المصرية

■ قام الرئيس السوري بشار الاسد بزيارتين مفاجئتين الى كل من جدة في المملكة العربية السعودية وشرم الشيخ المنتجع المصري المقابل على الشاطىء الغربي للبحر الاحمر حيث التقى العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس المصري حسني مبارك، في اطار جهوده المبذولة للخروج من مأزق تحقيقات لجنة الامم المتحدة في جريمة اغتيال رفيق الحريري.

الزعيمان المصري والسعودي لا يستطيعان مساعدة الرئيس السوري بالطريقة التي يريدها، اي التصدي للضغوط الامريكية التي تستخدم الامم المتحدة ولجنتها للاطاحة بنظامه، وزعزعة استقرار بلاده، لانهما احرص على علاقات بلادهما مع البيت الابيض من علاقتهما مع اي دولة عربية اخرى، بما في ذلك سورية.

ان اكثر ما يمكن ان يقدمه الزعيمان السعودي والمصري للرئيس السوري الشاب هو اظهار التعاطف، والرغبة في انقاذه، وتوجيه اكبر قدر ممكن من النصائح اليه بالتعاون مع الامم المتحدة، وقراراتها، ومطالب لجانها، تماما مثلما فعل الرئيس مبارك مع الزعيم الليبي معمر القذافي اثناء ازمة لوكربي، والرئيس العراقي صدام حسين في سنواته الاخيرة تحت الحصار.

الزعماء الافارقة ووقفتهم الصلبة في مواجهة الادارة الامريكية وخرقهم للحظر الجوي هم الذين انقذوا الزعيم الليبي، بينما لم يجد الزعيم العراقي صدام حسين غير التآمر، او المزيد منه من جيرانه العرب، حيث انطلقت القوات الغازية لبلاده من اراضيهم، وتبين ان الذي قدم المعلومات عن اسلحة الدمار الشامل العراقية والمعامل البيولوجية والكيماوية المتنقلة الى الولايات المتحدة هو الرئيس المصري حسني مبارك مثلما جاء في كتاب بوب وودورد عن حرب بوش في العراق.

الصيغ المقترحة من قبل الرئيس المصري والعاهل السعودي الى الرئيس بشار ليست رفض ظهوره امام لجنة التحقيق الدولية التي طالبت بالتحقيق معه، لان القانون الدولي بشأن الحصانة يحميه من هذه الاهانة، وانما ايجاد طرق ووسائل تجعل من هذا التحقيق اقل اهانة. اي الاجابة على اسئلة المحققين من خلال دائرة تلفزيونية مغلقة او الرد كتابة على هذه الاسئلة.

استماع الزعيم الليبي معمر القذافي لاكثر من خمسة اعوام لنصائح الرئيس مبارك ادت الى اطالة امد الحصار، واستماع الرئيس صدام للرئيس مبارك ادت الى احتلال العراق.

ندرك جيدا ان الخيارات محدودة جدا امام الرئيس السوري، مثلما ندرك ان الانسان عندما يواجه ازمة خانقة مثل هذه يبحث عن كل مساعدة ممكنة، ولهذا نجد للرئيس السوري العذر اذا ما تنقل بين جدة وشرم الشيخ بحثا عن مخارج تكسبه بعض الوقت، وتخلق هامشا ولو ضئيلا للمناورة.

وفي جميع الاحوال يجب ان يتذكر الرئيس السوري دائما ان الحملة عليه وعلى نظامه التي قادها نائبه حتى الامس القريب السيد عبد الحليم خدام انطلقت من الاعلام السعودي، وبدعم وترتيب من السيد سعد الحريري الذي ما زال يحمل الجنسية السعودية، ويحظى بالدعم الكامل من الرياض وحكومتها.

قصة «الاستدراجين»: من غزو الكويت الى اغتيال الحريري

مطاع صفدي *

■ عندما تتعاظم الأخطار الخارجية ضد أي كيان سياسي كالدولة والمجتمع والوطن، تغدو بقية المشكلات الداخلية من طبيعة ثانوية. ذلك هو قانون بدهي قام عليه مصطلح الأمن القومي، وهو بدوره كان وراء نشوء شبكيات القانون الدولي. وفي مرحلة من تطور العلاقات العربية فيما بين وحداتها الدولية القائمة على المواجهة المتمادية مع إسرائيل والغرب وخاصة أمريكا، ازدهرت الى حد ما أفكار بعض النخبة المهتمة بالشأن العام، وتداولت بعض المفاهيم عن الأمن القومي. لكن قلما كانت لهذه الأفكار تنبهات واعية على مستوى السلطات الرسمية. ومع تراجع ما يدعى بالموقف القومي، صارت لفظة القومية في حد ذاتها مدعاة للإهمال وحتى للسخرية، وانسحب هذا التراجع في التعبير وفي الاهتمام، على كل أفق مفاهيمي أو اعتباري لمسائل المصالح والتداعيات المخيمة على أجواء السياسة والثقافة وقضايا الأمن الخاص، والاقليمي والقومي الشامل. وكان من نتائج هذا التراجع أن تلقي الضربات يحلُّ فُرادى قطرياً، لكن كوارثه تدمر الأمن القومي عامة.

ليست الهزائم العسكرية وحدها هي المسؤولة عن تمزق اللحمة الطبيعية ما بين الكيانات. بل يبدو أن الأنظمة المحلية أو القطرية المستمرة، قلما استطاعت أن ترفع ممارساتها الى مستوى المسؤوليات الكبرى المطلوبة منها، حتى في مرحلة المد القومي وبعض انجازاته الإيجابية النادرة، مما اتاحته هذه الانجازات من الفرص الإقليمية والدولية للإنقضاض على واقع التجزئة وإحداث بعض المتغيرات النوعية في خارطتها، كان يمكن أن يطلق حركة ذاتية مؤسّسة وقادرة على انتزاع شيء من المبادرة المستقلة عن الظروف الخارجية، والتي يمكن البناءُ عليها تراكمات تاريخية لصالح مؤونة مستمرة، تغذي ركائز وعوامل موضوعية للأمن القومي، لكن ما جرى كان هو العكس تماماً، إذ أضاعت معظم الأنظمة الموصوفة، بأدوارها القيادية في المحيط العربي، فرصاً سياسية ثمينة حسب التقديرات الاستراتيجية، وفي ظل ظروف دولية ملائمة نسبياً.

ودون أن نمضي بعيداً في ماضي التجربة السياسية الداعمة لتنمية أمن قومي حقيقي، وأسباب تعثرها وإحباطها، يكفي فقط استرجاع هذه المرحلة التراجيدية الأخيرة من قصة انهيار الاستقلالات القطرية واحداً بعد الآخر، وبدءاً من ذلك الاستدراج الأول والأخطر الذي انزلق اليه النظام العراقي السابق مع احتلاله للكويت. فلقد وقع المحذور الأكبر في إحداث انقسام عنفي مطلق في بنية الأمن القومي سمح باصطفافات عجيبة داخل الصف العربي، وشرّع لأول مرة عودة التدخل الدولي العسكري في عمق الوضع الجيو سياسي للحالة العربية الشاملة، وقد افتتحت حرب الكويت، التي اشتركت فيها أكثر من ثلاثين دولة أجنبية الى جانب معظم الدول العربية وبقيادة أمريكية، افتتحت هذا الفصل الذروي من تفكيك الأمن القومي. وبالطبع كان الرابح الأول إقليمياً هي الدولة الصهيونية، بينما أصيب المشرق العربي بانفصام بنيوي حاد، كان من نتائجه الكارثية عودةً أعلى أشكال الاستعمار الاحتلالي الى صميم المشرق بعد تدمير نظامي لحضارة العراق وشرذمة شعبه وتمزيق وطنه.

هكذا أمست أمريكا هي اللاعب الأول داخل خطوط الأمن القومي وتفاصيله اليومية، بعد أن أمسكت جيوشها بمحاور المشرق من شمالي الجزيرة العربية وخليجها إلى عمقها السعودي. لم يتبق سوى ما يسميه الاستراتيجي زئيف شيف بكتلة الشمال، أي شمال إسرائيل، المؤلفة من سورية ولبنان وحزب الله، وكأن هذا الأخير، حسب تصنيف زئيف، يشكّل لوحده كياناً قائماً بذاته، أو دولة بمعنى الكلمة. هذه (الكتلة) والأخيرة والمعاندة نسبياً هي التي ينبغي تفتيتها. وقد اعتبرت إسرائيل أن ما يؤسس قوة هذه الكتلة هو التحويل المستمر للتواجد السوري في لبنان إلى استيعاب واحتواء سوري له صائر نحو الاندماج التام بين الدولتين، مما سيحول مستقبلاً دون أي انفكاك ممكن بينهما أو يجعله صعباً بدون عملية تدخل شبه عسكرية من الخارج. هذا الوضع سوف يُخلّ بميزان التوازن الجديد والانتصاري الذي حققته إسرائيل منذ اتفاقية أوسلو، وتخلي حركة فتح عن الكفاح المسلح خارج فلسطين وداخلها، وانخراطها فيما اصطُلح عليه حسب مفردات أوسلو، بالشراكة مع الدولة العبرية، ما يعني أنه لم يتبق أمام إسرائيل، وفي خانة العدو إلا هذه الكتلة. وربما يتعاظم شأن الكتلة مع تجذّر التحالف الضمني بين سورية وإيران التي تكاد تحتل مركز الصدارة من العداوة مع تل أبيب والصهيونية العالمية، خاصة بعد عودة المحافظة المتشددة إلى حكم طهران، وتأكيد خطة التصعيد المعبر عنها في خطابات الرئيس الإيراني الجديد، الصريحة والحماسية.

والآن، إذا ما أردنا حقاً أن نفهم (المايحدث) اللبناني السوري، منذ التمديد المفروض لرئيس جمهورية لبنان، وصدور القرار 1559 عن مجلس الأمن، والخروج السوري الكامل من لبنان، ومقتل الرئيس الحريري، وانفجار ما دُعي بثورة الحرية في بيروت، وكل مسلسل الاغتيالات والتطورات والتداعيات المحتدمة طيلة النصف الثاني من العام الماضي، وإلى أيامنا الراهنة، نقول ان الفهم العلمي لكل هذا الصخب والغضب المتبادل بين دمشق وبيروت، لن يأخذ دلالته الاستراتيجية الصحيحة إن لم يوضع في موقعه المركزي من خطة تدمير آخر الخطوط الدفاعية للأمن القومي العربي.

ويمكن اعتبار انطلاق المرحلة الحالية من تلك الخطة بمثابة استدراج تالٍ آخر بالنسبة للاستدراج الأول السابق والمتحقق مع غزو الكويت ثم حرب (تحريرها) الدولية في مطلع تسعينيات القرن الأفل، وقد يجيء هذا الاستدراج الثاني تحت عنوان مباشر وهو اغتيال الحريري، لكن دلالته (التاريخية) تنصبّ في استراتيجية تفكيك الأمن القومي، وكمدخل إلى ـ تكتيك ـ يتتالى عبر تداعيات سياسية متصاعدة، تصل في نهاية الشوط إلى قلب موازين القوى كلها ما بين الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وحتى عمقه في إيران وما وراءها إلى أفغانستان، بحيث تغدو كامل هذه الأقاليم العربية والإسلامية، منطقة نفوذ وسيطرة مباشرة لأمريكا والصهيونية العالمية وبدءاً من مركزها الثاني: تل أبيب بعد واشنطن. مثلما نجح الاستدراج الأول بواسطة غزو الكويت في تحقيق كل أهدافه بكسر الدرع الأصعب للأمن القومي، والمتمثل في الحد الأدنى من التضامن العضوي والعفوي المتوارث، ليس بين الدول المستحدثة فقط، ولكن بين شعوب الأمة الواحدة، كذلك يريد أن ينجح الاستدراج الثاني، وبواسطة الجريمة السياسية، وتداعياتها الجيوسياسية والاجتماعية والسكانية، في فصل التوأمة المتوارثة، وغير المصنوعة بيد أية استراتيجية دخيلة بين جناحي الشعب الواحد الذي هو في دولتين: سورية ولبنان.

وربما سوف يُعرف أو يُكشف منفذ الاستدراج، ولكن يبقى السؤال الأساسي: من هو المخطط أو المدبر والموحي البعيد بتفجير الأوضاع كلها بين القطرين دفعة واحدة وعلى النحو الجاري منذ الشتاء الماضي، والمتصاعد بوتيرة شبه مدروسة. فالسؤال الأول عن المنفذين هو من مسؤولية القضاء، وتتابعه لجنة التحقيق الدولية رغم تعثرها الظاهر حتى اليوم من خلال التقريرين المنشورين، وفقدان القرائن المادية الحاسمة حتى الآن، وخاصة بعد تنصل الشاهد الرئيسي من إفادته الأولى أمام اللجنة، والانقلاب عليها كلياً في دمشق، وقد تفوز هذه اللجنة بأدلة أكثر فعالية بانضمام السيد خدام نائب رئيس الجمهورية السورية الى صف المعارضة، وترشيح نفسه لزعامة هذه المعارضة، فلدى هذا الرجل، الذي كان الوجه الثاني واليد الطولى، وربما العقل المفكر لقيادة حافظ الاسد ومنذ أكثر من ثلث قرن، لديه ولا شك خزين هائل من المعلومات والأسرار عن سيرة العهد الأسدي في مرحلتي الأب ومن ثم الابن.

أما السؤال الثاني الأهم والأخطر والمتعلق بالكشف عن هوية ومسؤولية التدبير الأصلي والموحي بمخطط الاستدراج الكبير، فليس ثمة من سبيل الى الإحاطة بأبعاده إلا باستحضار واعٍ لتلك الاستراتيجية المعلنة دائماً، والمتصدية من مرحلة الى أخرى، لمصير الأمن القومي العربي، ومنذ نشأة معالمه الأولى مع دخول الوطن العربي في حقبة الاستقلالات وإنشاء الدول المستقلة السيادة، فقد استخدمت هذه الاستراتيجية تكتيكات متعددة ومتطورة بحسب تطورات التقدم المجتمعي والحضاري للأقطار البارزة الأدوار في التحولات العامة داخلها والمشعة بها على محيطها، والفاعلة في معادلات التوازن الجيوسياسي المسكة بدفة التوجيه الشاملة لمسيرة المنطقة، وبالطبع كانت الرقابة الاسرائيلية بالمرصاد دائماً لكل شاردة وواردة، تستنطقها دلالتها القريبة والبعيدة. وتحفز مؤسساتها الاستخبارية والأمنية على وضع خطط التوجيه عن بعد أو التدخل المباشر. وربما يمكن الاعتراف بأن اسرائيل كانت دائماً السباقة الى استشراف التحولات العربية، والاستعداد للتعامل معها، وملاقاتها في بداية طريقها الى التكون بما يناسب من أساليب العمل ماوراء خطوطها بالذات، وليس فقط بالمواجهة المباشرة معها. الأمر الذي جعل النخبة الاسرائيلية الحاكمة تهنىء نفسها على ما آلت اليه أحوال الأمن القومي العربي، بينما وصلت هي الى أفضل حال من انعدام أية تهديدات جدية لأمنها قد تصدر عن أية دولة مجاورة لها. ويمكن لهذه التهنئة للذات أن تبلغ كذلك ذروتها مع إنفراط عقد (الكتلة) الشمالية، كما تصطلح عليها استراتيجيتها، من حيث أن هذه الكتلة هي ما تبقى من جبهة الشمال. وقد حدث أخيراً للجبهة أن استقالت ليس من تسميتها فحسب، بل من مستقبلها الموهوم الذي علقت عليها كل آمال (الأمة) المؤجلة.

* مفكر عربي مقيم في باريس

السعودية: مشكلة تدريس العلوم السياسية في الجامعات

د. مضاوي الرشيد *

■ اسدل الستار عن عام 2005 في السعودية دون أحداث مهمة تستحق التعليق لولا بعض رسائل الحماقة التي تختص بها الاجهزة البيروقراطية التابعة للنظام. وجدت رسالة تافهة طريقها الى مكتبي عبر الفاكس. كانت هذه الرسالة مرسلة الى طالب سعودي انخرط في دراسة علم السياسة في احدى الجامعات الامريكية في المنطقة العربية. كان هذا الطالب قد طلب الالتحاق ببعثة دراسية بعد ان حصل على قبول في هذه الجامعة ارسل طلبات الالتحاق بعد ان اعلن النظام السعودي تشجيعه للبعثات الدراسية الى الخارج وهو في غمرة الطفرة النفطية الحالية اذ شعر انه يحتاج الى توزيع بعض الفتات على الشباب علّه بذلك يمتص بعض البطالة ويكسب الولاء المرجو. زفت الرسالة هذه للطالب السعودي خبرا مؤسفا بالنسبة له اذ انها أبلغته قرار مسؤولي التعليم العالي بعدم ضمه الى لائحة المبتعثين بسبب اختياره لعلم السياسة في هذه الجامعة. فهذا الاختصاص حسب رسالة الملحقية الثقافية السعودية في سفارة خادم الحرمين الشرفين «ليس من ضمن التخصصات التي يلحق دارسوها في البعثة». لذلك تجد الملحقية نفسها مضطرة لعدم صرف بعثة هذا الطالب الشاب. جاءت هذه الرسالة بعد حضور هذا الطالب النجيب عدة حلقات وعظ وارشاد تنظمها الملحقية هدفها تحذير الطلاب السعوديين من الانخراط في اي عمل طلابي جامعي كالانتخابات الطلابية والجمعيات الفكرية والثقافية التي ربما تشتم فيها الملحقية الثقافية السعودية شيئا من السياسة اذ ان العمل الطلابي الجماعي قد يكون بداية لعمل اكبر في المستقبل فهو مرحلة تدريب لخوض الحياة العامة في السنوات القادمة. ويأتي هذا الوعظ من باب قطع الطريق على اي نشاط طلابي جماعي او تمرين للمستقبل. تأتي مثل هذه القرارات التعسفية لتخنق الطالب الجامعي حتى خارج حدود الوطن في جامعات عالمية معروفة ومتميزة بكثرة النشاطات الطلابية والتي تعتبر في مجال التعليم العالي كجزء لا يتجزأ من الدراسة الجامعية والتأهيل المستقبلي. مثل هذه الجامعات لا تحضر الطالب لخوض مجالات العمل فقط، بل تحضرهم لخوض الحياة بأكملها. منهجها عادة يتجاوز حفظ المعلومات وترديدها كالببغاء بل هدفها الانخراط في بناء الفرد والمجتمع وتفجير طاقة الشباب وامتصاص مواهبهم الخلاقة في اطار يخولهم ان يلعبوا دورا ايجابيا في المستقبل كل حسب طاقته وموهبته وقدرته.

لم تنته قصة هذا الطالب عند هذه النتيجة. فرسالة تحريم السياسة بشكلها النظري من على مقاعد الدراسة او بشكلها العملي من خلال الانخراط بالنشاط الطلابي تلتها رسالة اخرى خلاصتها ان احد الامراء اوعز للملحقية ان تصرف لهذا الطالب بعثته على حساب الامير «الخاص» ليس حبا بعلم السياسة بل لغاية في نفس يعقوب.

ورغم ان هذا الطالب السعودي ليس بمحتاج لبعثة النظام او بعثة الامير الا ان الامر يتطلب وقفة تأمل وتعليق. فكما تقوض قرارات الدولة الصادرة عن المؤسسات من قبل قرارات الامراء في مجال القضاء حيث تصدر احكام مختلفة من قبل القضاة ويعاد النظر فيها من قبل ولاة الامر بالجملة نجد ان التعليم العالي يعاني من نفس عملية المد والجزر.

فتحرم الجهات المختصة بالبعثات علم السياسة ويعيد الامير فيحلله من اجل كسب الولاء من قبل هذا الطالب الشاب علّه يخلق في نفسه بذور شخصنة العلاقة بين الحاكم والمحكوم اذ ان الطالب هذا ما زال صغير السن قابلاً للبلورة والتحكم به من قبل «طويل العمر» الذي بعمله هذا الخيري يمسك بمفتاح قلب الشاب ربما الى الابد فيدين له بالولاء والسمع والطاعة. وان تعود الشباب على هذا النوع من العلاقة في السنوات الاولى من حياتهم نجدهم يتمرسون في فن الولاء في المستقبل اذ يصبح الخنوع مقابل البعثة المشخصنة بداية لحياة يتمرغ فيها الصغار والكبار في مثل هذه العلاقات التي تعم الفرد على تجاوز المؤسسة وعدم احترامها لان القرار الاول والاخير هو بيد الامير.

يأتي تحريم السياسة من قبل الساسة في مرحلة يصور النظام نفسه وكأنه قد بدأ مسيرة الاصلاح التاريخية التي ستنقله نقلة نوعية من تخلفه وتخلف سلطته المطلقة الى مرحلة الحوار والمشاركة والانتخابات المحدودة واستشارة النساء ربما من على شرفات خاصة يطلون بها على اعضاء مجلس الشورى في مبناه الفخم. يظهر النظام نفسه اليوم وكأنه يعيش فرحة تتويج «لوثر» العرب الذي سينسف الخطاب الديني السابق المتطرف والعنيف الذي «شوه صورة الاسلام» وسيبدله بخطاب النهضة المرجوة الذي يمكن تعليقه على مباني الدولة كما علق لوثر معلقته على كنيسة ورتن بورغ. والنهضة الحالية لا تقف عند حدود الدين بل تتجاوزه لتصل الى المجتمع وموروثاته القبلية «المتخلفة» فالنظام اليوم يحتار بين نمط زينب الغزالي ونمط هدى الشعراوي خاصة في مجال تعامله مع قضية المرأة والتي عرفتها القوى الخارجية على انها «مشكلة قائمة تحتاج الى حل» لا يدري النظام كيف يتحول من الاقصائية الى المشاركة فهو يتخبط بين هذين النمطين ولكنه سيعلن مستقبليا انه وجد النمط الخاص به والذي يراعي الخصوصية المحلية وكالعادة هذا النمط «لن يتعارض مع الشريعة» مرددا بذلك الموال التاريخي الذي قد يمل المرء سماعة من جديد وعند كل مفترق طريق. اما اقتصاديا فحدث ولا حرج اذ ان سياسة الباب المفتوح قائمة على قدم وساق. يظهر النظام اليوم انه سبق آدم سميث ورأسماليته اللامتناهية بل قد تعداها الى ماهو ابعد من ذلك حيث شرعن استغلال اليد العاملة الاجنبية المعدومة الحقوق وذات الاجر الرخيص ولم يكتف بذلك بل انه سمح للمجتمع باستغلال هذه اليد العاملة عن طريق صفقات استيراد هذه العمالة فخلق بذلك شريحة اجتماعية تعتاش على استغلال الآخر الآتي من وراء البحار. فرخص استيراد البشر تصبح كوبون بيد هؤلاء المتسلطين المستوردين. واليوم يبيع النظام اسهما في شركاته والشركات الخاصة والبنوك من باب الانفتاح نفسه.

رسالة الملحقية الثقافية جاءت واضحة فهي تؤكد الخلفية الحقيقية لواقع الاصلاح المزعوم. نعم هناك تغييرات على صعيد الخطاب الديني على الاقل اعلاميا وربما ليس على مستوى التعليم الفعلي في الجامعات والمدارس بعد وهناك مجتمع قرر ولي امره ان «ينفتح» وهناك اقتصاد «مفتوح». كل هذه النقلات والتي تأتي من باب ترقيع الثوب السعودي لا تحتاج بنظر مؤسسات التعليم العالي الى ابتعاث الطلاب الى الخارج لدراسة علم السياسة وادارة الدولة ومؤسساتها. فالسياسة وعلمها حرام يجب اجتنابه في خطط التنمية الفكرية التي يتبناها الساسة.

لماذا يا ترى يخاف النظام السعودي من السياسة ودراستها؟ هل لانها ستؤدي الى تخريج دفعة جديدة من العاطلين عن العمل في بلد يحرم الانخراط بالشأن العام على الجميع ما عدا ولاة الامر. دراسة السياسة في بلد لا يعترف بمبدأ المشاركة السياسية وتداول السلطة والانتخابات الحرة وحق التجمع وحرية الرأي ربما تكون عبثا حقيقيا وهدرا للاموال والثروة. ولكن لا يمكن ان يكون هذا هو السبب الحقيقي والذي قد يبنى على نظرية اقتصادية بحتة.

فهناك عدة اختصاصات تدرس في الجامعات المحلية كفيلة هي ايضا بتخريج عاطلين عن العمل. خذ دراسة التاريخ مثلا فهو اليوم وسيلة للتضليل وليس للاستنارة في دولة تعتبر النسخة الرسمية من تاريخ الدول وثيقة مقدسة لا تقبل النقاش او الجدل. فحتى هذه اللحظة لم تقفل اقسام دراسة التاريخ المضل هذا بل هي تتمتع بحيز كبير من الاحترام خاصة وانها متخصصة في انتاج اساطير النظام المتعددة والتي لا مجال لتعدادها هنا.

سر تحريم السياسة يقبع في ما ستفتحه هذه الدراسة من ابواب يصعب اغلاقها. ترعب السياسة النظام السعودي لانها تطرح بشكل واضح موضوع السلطة باشكالها المختلفة من سلطة مقيدة الى سلطة مطلقة. يتعلم الطالب في قسم السياسة معنى ممارسة القوة والسيطرة كذلك يتعلم كيف تقهر القوة المطلقة بارادة الشعوب. يتعلم طيفا كبيرا من تجارب الامم وينفتح ذهنه على ممارسات الشعوب في السابق والحاضر يدرس الطالب عادة النظرية مقترنة بالممارسة فيكشف الستار عن الخطاب الدعائي المضلل بعد ان يمتحنه عبر الممارسة.

ينتقل الطالب من نظريات مثالية للمدينة الفاضلة مارا بفلسفة الحكم وسيادة القانون يستعرض تاريخ العدالة الاجتماعية منذ عصر اليونان مرورا باطارها الاسلامي منتهيا به المطاف عند فلسفتها في العصر الحديث. يتعلم الطالب مفهوم العقد الاجتماعي ليس فقط عند روسو بل عند الماوردي والفارابي وغيرهم من اعلام الفكر السياسي. اهم من هذا يطلع الطالب على معنى الشورى الاسلامية ويقارنها بمفهوم الديمقراطية الغربية لا يدرس الا التجارب الانسانية والتي تقارن مع بعضها البعض من باب الاطلاع على الموروث الحضاري البشري وليس ذلك المحدد بجغرافية معينة طارئة على التجربة الانسانية.

ينتقل طالبنا الى مفهوم فصل السلطات والتي قد تبدو غريبة عجيبة لمن كانت مخيلته وفكره من نتاج سعودي محلي حيث تحصل عملية دمج قبيحة للسلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. يفهم الطالب ان المجتمع يقوى بالمؤسسات التي تمثله ويقوى الفرد من خلال هذه المؤسسات. يتجول الطالب في موسوعات الشعوب التي تأبى الخنوع والظلم فتنظم نفسها لصد العدوان والذي عادة يأتي من الشرائح المتسلطة المستأثرة بالقرار والمجندة للشعب في خدمتها وحدها وليس خدمة وطنها او مصلحتها الجماعية. يتعلم الطالب الفرق بين الاصلاح كشعار اعلامي وممارسة فعلية يميز بين الحملات الدعائية وشركات تلميع الصورة من جهة والاصلاح الحقيقي الذي يأتي بعد عملية حفظ يمارسها المجتمع على المتسلط. يتعلم الطالب تفكيك ابجدية القمع واستبدالها بأبجدية حقوق الانسان واحترام الحقوق. كذلك يتعلم مفهوم المسؤولية والتمثيل والتفويض. كل هذا يجعل علم السياسة من المحرمات السعودية وكذلك ممارستها في المجال الطلابي داخل حرم الجامعة. لكن النظام يسمح بأن يتحول الطالب الذي يدرس في الخارج على نفقة الامير او النظام (حيث لا فرق بين الاثنين) الى بوق اعلامي يضاف الى الفضائيات المملوكة من قبل الدولة او حتى الملتحقين بها عن طريق المصاهرة او الولاء. لا يتردد النظام في تجنيد المبتعث لتلميع صورته هو من خلال اولا دراسات يقوم بها هؤلاء تبين للعالم مدى تطور المملكة وحداثتها حيث تتكدس اطروحات الدكتوراة التي تمجد مسيرة «الخطط الخماسية» منذ السبعينات وكذلك مشاريع التنمية كتوطين «البدو» وترويضهم كذلك المشاريع الزراعية الهادفة «الى الاستكفاء الذاتي» والخطط والمدن الصناعية التي «تصبو الى التقليل من الاعتماد على سلعة نفطية واحدة» وانجازات شعارات العودة التي تتبخر مع آخر الاحصاءات وانجازات القطاع التعليمي حيث تكدس هذه الاطروحات ارقام المدارس والجامعات وتستشهد بآخر معدلات الانخراط في التعليم بكافة مراحله الى ما هنالك من ارقام لا تساوي قيمة البرامج الحاسوبية التي جمعتها ورتبتها في جداول يتجاوز طولها عدة مجلدات. مثل هذه الدراسات «العلمية» حلال يستحق الصرف عليه عن طريق البعثات التي تبعث روح الحياة في الحقيقة القائمة على الارض والتي يعرفها الجميع. وتمر مثل هذه الدراسات على لجان التقييم والتي يهمها شأن الطالب الاجنبي الذي يدفع على الاقل ثلاثة اضعاف ما يدفعه الطلاب المحليون.

مثل هذا الدخل يمثل رصيدا اضافيا تعتمد عليه جامعات فطمتها حكوماتها من الدخل في السنوات الماضية خاصة في بريطانيا واوروبا وليس لها الان سوى ما يجلبه الطالب الاجنبي والسعودي خاصة من مدخول يساعدها في محنتها الاقتصادية الحالية. قرر ساسة المملكة التعويض عن خسارة هذه المراكز التعليمية عن طريق تصدير طلابهم وهم بذلك ينعشون المراكز الثقافية الخارجية من باب الانفتاح التعليمي. هذا الانفتاح لم يلحق طالب السياسة المذكور اعلاه لان تخصصه حرام لا يحلله الا حساب الامير الخاص. هذا الحساب كفيل بترويض النفس اليانعة الصبية رغم دراستها لفن السياسة فيظل الريال اشد بأسا من القلم.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

لبنان / سورية: في الهاوية!

ميشيل كيلو

■ دفعت جريمة اغتيال الصحافي والنائب اللبناني الأستاذ جبران تويني علاقات سورية ولبنان إلى الهاوية، وأكدت صعوبة تطبيع علاقات البلدين كدولتين مستقلتين وحرتين، وعززت الاقتناع بوجود جهات في سورية ترفض أن يكون للبنان غير خيار من اثنين: قبول السيطرة السورية، أو الغوص في الغامض والمجهول وصولا إلى حرب أهلية لن تكون حرب 1990/1975 غير لعب أطفال بالمقارنة معها. واليوم، وبعد حملات إعلامية مكثفة جعلت لحب سورية معنى محددا هو كره لبنان واللبنانيين، ولحب لبنان معنى واحدا هو كره السوريين، وبعد أن تم تبادل التهاني وتوزيع الحلويات في بعض الأوساط السورية، احتفالا بقتل تويني، لا بد من القول: إن وضع لبنان الداخلي بلغ حدا من التردي يجعل أي قتل جديد فيه جريمة ضد سلمه الأهلي، ستلقي به إلى نار لن تنتهي إلا بنهايته ونهاية سورية كدولتين عربيتين مستقلتين وموحدتين، بعد أن تكفلت جريمة قتل تويني بتقويض قسم كبير مما تم تحقيقه من تهدئة ومصالحة داخلية بعد جريمة قتل الحريري، وتخريب أوضاعه الداخلية، وتوتير علاقات أطرافه السياسية بعضها ببعض وتأكيد طابعها العدائي، فضلا عن أنها أبرزت عجز حكومته عن إدارته، وفشل أجهزته الأمنية في حماية مواطنيه، وبينت ضعف نظامه الجديد وقوة النظام الأمني السوري، صاحب الخبرات الواسعة، الذي أشرف على صراعات معقدة داخل سورية وخارجها، وخاض معارك صعبة مع قوى دولية وإقليمية عديدة، وعرف كيف يقاتل بضراوة في ظروف بعينها، وكيف يتراجع ويتمسكن وينضوي في توازنات قوى معادية وغير ملائمة، في ظروف أخرى، وكيف يستخدم دوما قضايا وطنية وقومية في غير مراميها ومقاصدها الأصلية: لخدمة أهداف لا تمت إليها بصلة.

تنبع خطورة ما يجرى في لبنان من سياق معقد تختلط وتتكامل فيه عناصر محلية وإقليمية ودولية، تبدو جلية، على الصعيد المحلي، في قيام النظام السوري بممارسة قدر من الضغط لا قدرة للبنان على مواجهته، يطالب البعض هناك بحماية دولية منه، مع مطالبته تمكن دمشق من فرط التوافق اللبناني الداخلي واستخدام «الرافعة» القومية والوطنية ضد شقيقها الحبيب، إلى جانب تأليب قطاعات واسعة من الشعبين السوري واللبناني عليه، وإيجاد مسوغات «وطنية» تعيد بواسطتها خلط أوراقه وتوتير علاقات مواطنيه على أسس طائفية، ووضع من بيده السلاح ـ يسمونها شرعية المقاومة ـ في مواجهة من بيده الحكومة والبرلمان ـ يعتبرها الخطاب السوري غير شرعية ويعيب عليها جماعة سورية في لبنان ـ حزب الله خاصة ـ أنها أكثرية ـ وإضعاف أية قوى تستطيع تعزيز السلم الأهلي والحيلولة دون انهياره.

يتلازم التصعيد السوري في لبنان مع تصعيد إيراني كثفته تصريحات أحمدي نجاد، الذي يريد تحرير فلسطين ويطالب بالقضاء على إسرائيل ونقل يهودها إلى ألمانيا والنمسا، لاعتقاده أن مواقفه تساعد إيران على إقامة نطاق حماية حولها، عبر اختراق الداخل العربي عامة والسوري ـ اللبناني خاصة، بعد أن نجحت في أخذ رؤوس جسور جدية في العراق، من خلال دعم دخول امريكا إليه، وتريد اليوم الإفادة من التصعيد الأمريكي ضد سورية لأخذ مواقع فيها أيضا، بتوتير علاقاتها مع واشنطن وتفجير الوضع في لبنان ـ لاستعادة عروبة فلسطين، مع أن العروبة في حديث للخميني مع مجلة «اليوم السابع» الباريسية حركة صهيونية معادية للإسلام ـ والحق، إن ما يعيشه لبنان من عمليات قتل قد يكون متصلا بهذا الخط، الذي يفتح أبواب لبنان وسورية أمام الأصولية الإسلامية، ذات الدور المهم اليوم في العراق، التي قد تلعب دورا مماثلا غدا في لبنان، خاصة إن نجحت إسرائيل وامريكا في تدمير قدرات إيران النووية، وصار على العرب دفع ثمن الرد.

أخيرا، ثمة من يعتقد في طهران ودمشق أن امريكا هزمت في العراق، وأنه حان وقت إقرارها بالهزيمة في لبنان أيضا، حيث توجد قوى قادرة على تحديها ومقاتلتها، أكبر وأحسن تسليحا وتنظيما بكثير من جماعة الزرقاوي.

يتطلب هذا السياق تهيئة الساحة السورية واللبنانية للصراع القادم: بالقفز في الأولى عن مشكلات البلاد الحقيقية إلى مواجهة تشمل الداخل والخارج، وبنشر السيارات المفخخة في الثانية، على الطريق إلى معركة استراتيجية الأبعاد ستخوضها قوى المانعة السورية ـ الإيرانية ـ العراقية ـ اللبنانية المشتركة، هي ردها على بدائل امريكية متوعدة، تخيرها بين الهزيمة وبين معركة انتحارية، بعد أن بلغت لحظة ضعف عسكري وعجز سياسي وتدهور إنساني تجعلها فريسة ممكنة الاقتناص.

بجريمة قتل جبران تويني، التي تشبه كثيرا حادثة باص عين الرمانة عام 1975، يقترب لبنان، ومعه سورية، من لحظة قاتلة، قد تسقط فيها الدول بعد البشر؛ لحظة ستأخذ صورة قتل شامل، سيدمر شعوب وبلدان الشرق العربي، كي يكتمل معنى تدمير العراق!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0